مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٤٤**

الثلاثاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد أيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيدة غو شياومي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

1253879(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقَّت للمجلس، أدعو ممثِّل سيراليون إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أرحِّب بمعالي السيدة إيبون جوسو، نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

وبموجبً المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقَّت للمجلس، أدعو القاضية شيرين أفيس فيشر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيدة بريندا هوليس، المدَّعية العامَّة لدى المحكمة الخاصة لسيراليون، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأودّ أن أنوِّه بحضور السيدة بينتا مانساري، رئيسة قلم المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيدة كلير كارلتون – هانسيليس، وكيلة الدفاع الرئيسية لدى المحكمة الخاصة لسيراليون في قاعة المجلس.

وإنني أُرحب ترحيبا حارا بممثِّلات المحكمة الأربع.

ويبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرَج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للقاضية فيشر.

السيدة فيشر (تكلمت بالإنكليزية): باسم المحكمة الخاصة لسيراليون، أشكر المجلس على هذه الفرصة لمخاطبة أعضائه بشأن إنجازات المحكمة الخاصة والإتمام المقبِل لولايتنا. إنه لشرف خاص لنا أن نتكلم أثناء رئاسة غواتيمالا، البلد الذي يشاطرنا الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب والنضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

كما يسرُّنا جداً أن نخاطب المجلس في الذكرى السنوية الثانية عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالمحكمة الخاصة لسيراليون مثال حيٌّ على تقدُّم هذا القرار. وللمرة الأولى في تاريخ المحاكم الدولية، فإنّ الأعضاء الأساسيين الأربعة جميعاً – الرئيسة والمدِّعية العامّة ورئيسة القلم ووكيلة الدفاع الرئيسية – نساء. وإننا مَدينون بشكر خاص إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرات المرأة للعدل بين الجنسين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أولاً، على جهودهم الحثيثة للنهوض بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى مستوى شخصي، نشكرهم على تمويل مجيئنا إلى هنا، الذي لولاه لما استطعنا الوقوف أمام المجلس اليوم.

إنّ المحكمة الخاصة لسيراليون ستُنهي قريباً قضيتها الأخيرة. وسنُصدر حُكمنا النهائي في إجراءات الاستئناف في قضية السيد تشارلز تايلور، رئيس ليبريا السابق. وهذا الحُكم النهائي سيقرِّر ما إذا كان السيد تايلور مذنباً أو بريئاً. وبعدئذ تنتقل المحكمة إلى مركز تصريف الأعمال المتبقية وتُغلِق أبوابها. وستكون أول محكمة جنائية دولية تفعل ذلك.

ويمكنني القول إنّ المحكمة الخاصة قد نفَّذت ولايتها، حيث أسهمت في إنهاء الإفلات من العقاب، وانتصفت لشعب سيراليون. أجل، يمكنني قول ذلك، ولكنني أعتقد أن الأهم هو أن تسمعوا هذا الكلام من شعبَي سيراليون وليبريا نفسيهما.

وفي أواخر أيار/مايو، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، أُجرِيت في سيراليون وليبريا عملية استقصاء مستقلة على نطاق البلدين. وقد صُمِّمت لقياس أثر المحكمة الخاصة لسيراليون وإرثها. فتبيَّن أنّ نحو ٧٩،١٦ في المائة، أي قرابة ٨٠ في المائة ممّن جرى استقصاؤهم، يعتقدون أنّ المحكمة الخاصة قد أنجزت ولايتها.

وتعزو الوثيقة هذه النتائج بحقّ إلى الرؤية التي أُرسِيت خلال المراحل الأولى للمحكمة، باعتبارها مؤسسة تستند إلى تطلُّعات واحتياجات شعبَي سيراليون وليبريا وتستجيب لها.

ويعود الفضل والشكر في ذلك إلى رئيسة القلم، السيدة بينتا مانساري، فهي صاحبة فكرة تقريب المحكمة إلى الشعب، وهي التي أعدَّت برنامج توعية كان شاملاً و تَشاركُيا على الصعيدين الجغرافي والديمغرافي.

عندما طُرح السؤال على الناس بشأن ما تنطوي عليه تلك الولاية، أعرب من شملهم الاستطلاع من الناس عن فهم مؤداه أنه تنبغي محاكمة من يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الحرب من جميع الفصائل، ومن دون الأخذ في الاعتبار الجانب الذي قاتلوا من أجله أو ما يمثله المركز الوظيفي الذي شغلوه من سلطة. وفي هذا الصدد، يعود الفضل إلى المدعية العامة السيدة بريندا هوليس وأسلافها.

بيد أن الناس الذين شملهم الاستطلاع كانوا يعتقدون أن الولاية تتمثل في تحقيق العدالة وسيادة القانون في ذلك الجزء من العالم الذي مزقته الحرب. ولا يمكن للمرء أن ينسى أن الثقة بنتيجة تلك الحالات تتوقف على الثقة بالعملية، أي أن تكون عملية عادلة وأن تحترم حقوق المتهمين وأن يجري تمثيلهم على الوجه الأكمل. لذلك، يعود الفضل إلى المحامية الرئيسية، السيدة كلير كارلنتون هانسيلس وفريق الدفاع المتفاني في عمله الذي تشرف عليه.

ومما يثلج الصدر جدا ويبعث على الشعور بالارتياح أن الدراسة خلصت إلى نتيجة مفادها أن ٩١ في المائة من الناس في سيراليون و ٧٨ في المائة من الناس في ليبيريا يعتقدون أن المحكمة الخاصة قد ساهمت في إحلال السلام في بلدانهم. وأن المحكمة التي أنشأتها الأمم المتحدة ودعمتها طيلة السنوات العشر الماضية يقيِّمها حاليا ٩١ في المائة من الناس الذين جرى استطلاع آرائهم للمساهمة في إحلال السلام في سيراليون. ولذلك يعود الفضل للمجلس. والنجاحات التي حققتها المحكمة الخاصة هي حقا نجاح للمجلس. والاحتفال بنجاح المحكمة الخاصة هو احتفال بالتزام المجلس الثابت بعمل المحكمة. وبالنيابة عن المحكمة الخاصة، يود الأعضاء الرئيسيون الأربعة فيها الأعراب عن الشكر للمجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على تقديم الدعم والمساعدة طيلة العقد الماضي. ونهنئ تلك الأطراف على رؤيتها وتفانيها، ونشجعها على الاعتراف بالقدر الكبير جدا من إنجازنا المشترك.

وبسبب تلك الرؤية، تعتبر المحكمة الخاصة لسيراليون الأولى من نوعها. وإنها تمثل أول شراكة تقوم بين السلطات الوطنية والأمم المتحدة لإنشاء نظام موثوق للعدالة بعد انتهاء النزاع، نظام يفي بالمعايير الدولية. إنها أول محكمة مختلطة تُنشئ لمساعدة دولة تستحق العدالة بعد انتهاء النزاع ولكن ليست لديها القدرة الكافية على ضمانها. إنها أول محكمة ترعاها الأمم المتحدة للاضطلاع بعملها في الأراضي التي ارتكبت فيها انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وبذلك تكفل للناجين من الصراع أن يكونوا مشاركين في العدالة، وليس مجرد متفرجين.

لقد كانت عملية ناجحة. إن ذلك النجاح ليس إنجازا للحاضر بيد أنه إنجاز مهم للمستقبل أيضا، لأنه نموذج مثبت بالبراهين لعملية التكامل الإيجابي. ولأن نجاح المحكمة يبرهن على أن عملية التكامل حقيقة وليست مجرد طموح. فأنا وزملائي الرئيسيون الأربعة في المحكمة نجسد الدليل على تلك الحقيقة. فاثنان منا ينتميان إلى سيراليون واثنان دوليان، وقد توحدنا في التزامنا بإقامة العدل بعد انتهاء النزاع. إن ما هو فريد في عمل تلك المحكمة الخاصة هو تآزر الالتزام المحلي والمعرفة والموهبة مع التمويل الدولية والموارد البشرية. إنه عمل تكاملي.

إن المثال الذي ضربته المحكمة الخاصة ينبغي أن يبدد الشكوك بأن التكامل الإيجابي يمكن أن ينجح في بيئات صعبة. ولا بد من التذكر أن المحكمة قد خرجت إلى حيز الوجود لأن حكومة سيراليون تحلت بالشجاعة والإبداع بطلبها المشاركة مع المجتمع الدولي في وقت ظلت الحالة في سيراليون تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. فقد دمر الصراع المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية ولم تتوفر لدى سيراليون الموارد البشرية والمالية لكي تحقق بمفردها رغبتها في إقامة العدل.

إن المحكمة الخاصة لدى مواجهتها للتحديات أصبحت ابتكارية. وإن المحكمة عندما واجهت مجتمعات معزولة ولغات متعددة ونظاما محدود للاتصالات ابتكرت برنامجا للاتصال الجماهيري. وبفضل قيادة رئيسة قلم المحكمة الخاصة لسيراليون، السيدة مانساراي، وهي من سيراليون، وتعرف بلدها وشعبها جيدا، تم حرفيا نقل المحكمة إلى الشعب. فقد سافر موظفو الاتصال الجماهيري الذين كانوا يجوبون البلد ذهابا وجيئة على طرق لم تكن أكثر من كونها مسالك غير معبدة، حاملين معهم آخر التسجيلات بالفيديو التي تلخص المحاكمات الحقيقية، وكان ذلك في وحدات متنقلة تضم آلات عرض الفيديو ومولد كهرباء حملوه معهم.

لقد كانت المحكمة ابتكارية منذ البداية، فقد اعترفت بما كان يخالج النساء والفتيات الناجيات من الحرب من شعور بالقلق والمحنة، وكذلك اعترفت بالحواجز الشخصية والثقافية التي كانت تحول دون مشاركتهن في عملية العدالة. ومن هنا ابتكرت المحكمة نهجا يراعي نوع الجنس لكي تشهد الدعم والاتصال يتطوران في شراكة مع منظمات المرأة المحلية والموارد المحلية. وقد قدم القضاة المرافق في قاعات المحكمة للتشجيع على الاستماع إلى صوت المرأة. فتلك الأصوات تجسدت في قرارات المحكمة التي كانت أول من أقر بأن الزواج بالإكراه يمثل جريمة ضد الإنسانية وأن العنف الجنسي شكل من أشكال الإرهاب.

وأصدرت المحكمة قرارات أخرى كانت رائعة حقا. وقد كانت المحكمة الخاصة أول من تطورت إلى فرع من فروع القانون يعالج تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وفرع من فروع القانون استُخدم واعترفت به محكمة العدل الدولية في أول حكم صدر عن المحكمة في قضية توماس لوبانغها ديالو. وكانت المحكمة الخاصة أول محكمة تصدر حكما يتعلق بأثر العفو الوطني في القانون الدولي وبالحصانات التي تشمل رؤساء الدول وحكم يتعلق بمسألة قريبة إلى قلوب الموجودين في هذه القاعة، أي جريمة الهجوم على حفظة السلام.

وعلى جبهة تلو الجبهة لم تطور المحكمة الخاصة فقط فرعا من فروع القانون، ولكنها أيضا طورت أدوات وممارسات وبرامج تعالج الاحتياجات الخاصة لأي مجتمع خارج من صراع. إن المحكمة الخاصة تقف على أهبة الاستعداد لاقتسام المعرفة والدراية التي اكتسبتها، وندعو الدول الأعضاء إلى البناء على عمل المحكمة الخاصة واستخدام برامج المحكمة الخاصة كجزء من استراتيجياتها الوطنية.

ولا بد لنا أن نبقي في الأذهان الحالة الهشة التي سيكون عليها إنجازنا إذا لم نخلص للناس في المنطقة الذين وضعوا ثقتهم بكم وبنا. إن مسؤوليتنا نحو هؤلاء الناس لن تتوقف. بل يجب أن تتولاها وتعززها الجهة التي ستتولى الأعمال المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون.

إن المسؤوليات المتبقية ليست فكرة أخرى أو عبئا. وضمان حماية الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة الخاصة يشجع على حضور المزيد من الشهود في محاكم أخرى منخرطة في مكافحة الإفلات من العقاب؛ وعدم ضمان الحماية للشهود سوف يؤدي إلى نتائج عكسية. والحفاظ على السجلات يكفل حرية الوصول إلى عمل المحكمة الخاصة، أي أن يبقى

سجلا للحرب لا لبس فيه؛ إن عدم الإبقاء عليه ينطوي على تحريف للتاريخ وإنكار حق الذين عانوا من أبناء سيراليون. إن الإشراف على إنفاذ الأحكام يكفل للمحكمة الاستمرار في القيام بدور قيادي بإظهار القدوة الحسنة في حماية حقوق الإنسان وكرامة جميع الناس كما تقتضيه سيادة القانون؛ وأن عدم توفير تلك الرقابة يقوض سمعتنا بوصفنا مؤسسة للعدل ويقوض السلطة الأدبية لجميع عملنا.

إن الأعمال المتبقية للمحكمة الخاصة سوف تواجه تحديات كبيرة في الحصول على المساهمات الطوعية لتمويل عملياتها. وسيكون من الجوهري الحصول على دعم مجلس الأمن لضمان أن يكون بوسعها الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

وبالنيابة عن المحكمة الخاصة المعنية بالنظر في القضايا المتبقية، نعرب مرة أخرى عن خالص شكرنا لمجلس الأمن، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على الدعم والمساعدة المستمرين. ونهنئها على هذا الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة هوليس.

السيدة هوليس (تكلمت بالإنكليزية): أتشاطر التعليقات التي أدلت بها رئيسة المحكمة فيشر واشكر المجلس على قراره عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون. وبصفتي المدعية العامة للمحكمة الخاصة، يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. وسأركز ملاحظاتي على انجازات المحكمة، وانجازات مكتب المدعية العامة على وجه الخصوص. كما سأناقش بعض التحديات التي تواجه مكتب المدعية العامة، واستجاباتنا لتلك التحديات تحديات معينة قد تواجهها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

وأتناول أولا انجازات المحكمة الخاصة. لقد ذكر الرئيس فيشر بعض النجاحات العديدة التي أحرزتها المحكمة الخاصة. وارى أن الانجاز الرئيسي للحكمة الخاصة، وأهم تراثها، سيكون انجاز ولايتنا المتعلقة بمحاكمة الأشخاص الذين يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية عن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد شعب سيراليون. ويمكن لجميع موظفي مكتب المدعية العامة، السابقين والحاليين، أن يفخروا بالإسهام الكبير الذي قدموه في ذلك الانجاز. وجاءت انجازات المحكمة الخاصة نتيجة للعمل الجدي وتفاني جميع أجهزة المحكمة الخاصة وأعضائها، الذين يتعين الإشادة بهم على جهودهم الدؤوبة. وبعد أذن المجلس، أود أن اقصر تعليقاتي على انجازات مكتب المدعية العامة.

لقد عمل مكتب المدعية العامة بشكل عاجل. وبدأنا العمليات في منتصف عام ٢٠٠٢ ووجهنا الاتهامات الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٣. واسترشادا بالنظام الأساسي للمحكمة الخاصة، ركزنا جهودنا على محاكمة الأشخاص الذين يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية. وبناء على ذلك، أصدرنا ١٣ لائحة اتهام بحق كبار قادة الفصائل الثلاثة الرئيسية في الصراع في سيراليون وتشارلس تيلور، رئيس ليبريا حينذاك. وبدأت المحاكمات الأولى في عام ٢٠٠٤. وباستثناء الدعوى ضد السيد تيلور، استكملت جميع القضايا عن طريق الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وللأسف، لم يسلم السيد تيلور إلى المحكمة حتى عام ٢٠٠٦، بعد ثلاثة أعوام من إصدار لائمة الاتهام بحقه.

إن مكتب المدعية العامة حاكم السيد تيلور بسرعة. وقمنا بتعديل لائحة الاتهام بحقه، بتخفيض عدد التهم بغية تقديم القضية بسرعة أكبر. وقدمنا الأدلة التي أسفرت عن إدانة السيد تيلور في جميع التهم، وهي نتيجة أشار إليها مجلس الأمن في القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢). وهذه هي الإدانة الأولى لرئيس دولة سابق التي تصدرها أي محكمة جنائية دولية منذ

محاكمات نورمبرغ في عام ١٩٤٦. وعلى أساس هذا الحكم قضت الدائرة الابتدائية بسجن السيد تيلور ٥٠ عاما.

وأدين السيد تيلور بهذه التهم لسببين. أولا، كان قد أدين بالتخطيط للهجوم الذي توج بغزو فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والجرائم الجماعية الناجمة من تلك الهجمات. ثانيا، أدين بمعاونة ومساعدة أعضاء الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة في ارتكاب الجرائم المتهم بها. وقام كلا مكتب المدعية العامة والسيد تيلور باستئناف الحكم والعقوبة.

ونحن نعتز بالانجازات الأخرى أيضا. وما فتئ مكتب المدعية العامة يشارك بفعالية في برنامج المحكمة الممتاز للتوعية، الذي ظل محل إشادة واسعة على فعاليته. ومن خلال البرنامج نجحنا في إشراك سكان سيراليون في العملية القضائية التي تنفذ باسمهم، وشجعنا إجراء مناقشة ثنائية المسار بين المدعية العامة والمجتمعات المتأثرة.

كما أن مكتب المدعية العامة أسهم بقدر كبير في الاجتهاد القضائي الدولي. وكنا المحكمة الأولى التي وجهت الاتهامات وأجرت المحاكمات في جرائم التجنيد الإلزامي وتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا والهجمات على حفظة السلام والزواج القسري باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. ويمكن للمحاكم الدولية والوطنية الأخرى أيضا التعويل على الاجتهاد القضائي الناجم من هذه القضايا.

والعديد من الجهات تستحق التقدير على انجازات المحكمة الخاصة، وأود أن أعرب عن امتناني لهذه الجهات. وهي تشمل، على وجه الخصوص، شعب سيراليون، الذي أسفرت مطالبته بتحقيق العدالة - كما يعلم المجلس - عن إنشاء المحكمة؛ ومجلس الأمن، الذي بقراره ١٣١٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى اللاحقة، استجاب لتلك المطالبة؛ والأمين العام، الذي أدى عمله إلى النهوض بإنشاء المحكمة الخاصة وأدى دعمه المتواصل إلى تعزيزها؛ والمهم للغاية، الضحايا والناجون وأعضاء المليشيات التي ارتكب أفرادها تلك الأعمال الذين أبدوا الشجاعة والالتزام اللازم بتوفير المعلومات وتقديم الشهادة، للادعاء والدفاع على السواء؛ وحكومة سيراليون وشعبها، على التزامهما المستمر نحو المحكمة والدعم الذي قدماه؛ والدول الأعضاء التي عملت بتفان في لجنة إدارة المحكمة الخاصة؛ والدول الـ٥١ الأعضاء في الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وغيرهما من المنظمات التي قدمت التمويل وغيره من الدعم إلى المحكمة الخاصة؛ ومنظمات المجتمع المدني في سيراليون وليبريا وجميع أرجاء العالم، على التزامها بتحقيق العدالة وتقديم الدعم إلى المحكمة.

ولا بد من ايلاء اهتمام خاص بالأمم المتحدة وحكومة سيراليون باعتبارهما شركاء في إنشاء المحكمة الخاصة. فهما معا وضعا نظاما أساسيا حقق هدفين هامين. أولا، كما قلت من قبل، إن النظام الأساسي ركز جهودنا، على النحو المناسب، على الأشخاص الذين يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية. ثانيا، كفل النظام الأساسي للمحكمة الخاصة البناء على الأساس المتين الذي أرسته المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، باعتباره قانونا موضوعيا وقانونا للإجراءات على السواء. وفعلا استفادت المحكمة الخاصة من ذلك الأساس في الاضطلاع بولايتها. وأشجع جميع المحاكم اللاحقة على الاستفادة من ذلك الأساس الموسع.

وكما قال الرئيس فيشر، واجهت المحكمة الخاصة تحديات عديدة خلال عملها الذي استمر لعقد من الزمان. وأود الآن أن أبرز بعض تلك التحديات المتصلة بمكتب المدعية العامة. وسيظهر سجلنا أننا تصدينا بشكل ايجابي لتلك التحديات بطرق قد تكون صالحة للمحاكم الأخرى. وضمن

أصعب التحديات الماثلة أمامنا، أود أن أتناول ثلاثة ألا وهي: توجيه الاتهامات وتعيين الموظفين والمسائل المتعلقة بالشهود.

سأتناول أولا توجيه الاتهامات. والاتهامات تحدد، أولا وقبل كل شيء، عن طريق الأدلة التي تعرض أمام مدع عام. وعلى غرار المدعين العامين الذين يواجههم عدد كبير من الجرائم المرتكبة خلال فترة تاريخية طويلة ومنطقة جغرافية واسعة، كنا مكلفين بمهمة صياغة الاتهامات التي توازن بين هدفين هما: أولا، التوصل إلى صورة حقيقية لطابع ونطاق الجرائم التي يمكن أن تربط أي متهم والنطاق الكامل لسلوكه الإجرامي، وثانيا، توجيه الاتهامات التي يمكن إثباتها بسرعة. ولتحقيق ذلك التوازن، ركزنا اتهاماتنا على الجرائم التمثيلية وعلى نطاق السلوك الإجرامي لكل شخص متهم.

وانتقل الآن إلى التحديات المتعلقة بتعيين الموظفين. ويكلف مكتب المدعية العامة بمهمة تعيين عدد واف من الموظفين للاضطلاع بولاياتنا الشاقة والاحتفاظ بعدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة للمحافظة على استمرارية عملنا. ويزيد من حدة هذه التحديات الطابع المتقلب للتمويل الطوعي. واستجبنا باستخدام العقود القصيرة الأجل حيثما أمكن ذلك، مما اكسبنا مرونة في تلبية الاحتياجات؛ وبتخفيض الوظائف الدائمة بطريقة منظمة لأننا وصلنا إلى مراحل متقدمه في الادعاء؛ وبالتعويل بشكل كبير على المهنيين ذوي الخبرة والموهبة الذين انتدبتهم إلينا الدول. وأثبتت تلك الانتدابات أنها خيار فعال ومرغوب من الناحية المالية. فعلى سبيل المثال، ما كنا لنجري تحقيقاتنا بدون المعرفة المحلية والخبرة للمحققين من سيراليون الذي إعارهم لنا الحكومة المضيفة.

أتناول الآن المسائل المتعلقة بالشهود. وبطبيعة الحال، لا يمكن عقد محاكمات دون شهود. وقد تمثلت تحدياتنا الرئيسية في التواصل مع نحو ٨٠٠ من الشهود المحتملين ومقابلتهم في بيئة آمنة، بالتعاون مع قسم الشهود والضحايا التابع لقلم المحكمة، لضمان الأمن قبل المحاكمة وأثنائها وبعدها لشهود الإثبات الذين أدلوا بشهاداتهم والذين يزيد عددهم على ٣٠٠. وقد اعتمدنا بشدة على محققين منتدبين من شرطة سيراليون لنتمكن من الاتصال بشهودنا بطريقة تحمي أمنهم. وكنا نجري أيضا اتصالات منتظمة مع شهودنا قبل المحاكمة وبعدها، وهو ما ضمن تلقينا تحذيرات في الوقت المناسب من أي خطر أمني أو مضايقة. وأود أن أشدد على أن أمن الشهود وتنفيذ أوامر حماية الشهود كانا، ولا يزالان، يمثلان تحديين كبيرين. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر العديد من الشهود في شهاداتهم أسماء أفراد ارتكبوا جرائم مروعة؛ ولا يزال هؤلاء الشهود يعيشون في وسط الأفراد الذين ذكروا أسماءهم ومؤيديهم.

أتحول الآن إلى محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ويمكننا اليوم توقع بعض التحديات التي قد تواجهها. وتخطط المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لأن يكون نطاق عملها صغير نسبيا. وهذه استجابة إيجابية في التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات ولايتها والكفاءة والاستقرار المالي. وربما يعزز تقاسم حيز إداري مع محاكم أخرى هذه الكفاءة. وكما تم التأكيد عليه بالفعل، فإن ضمان أمن الشهود وتنفيذ أوامر حماية الشهود سيكونان تحديا مستمرا وكبيرا. وفي دلالة على هذا التحدي، أدانت المحكمة الخاصة في هذا العام خمسة أفراد بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لمحاولتهم التأثير على الشهود؛ وبطبيعة الحال، فإن تلك الإدانات قابلة للاستئناف. وكما تنص بوضوح المادة ١٨ من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، فإن المحكمة ستكون مسؤولة عن ضمان أمن الشهود ومن يصبحون عرضة للخطر بسبب شهادة الشهود. وستكون مسؤولة أيضا عن تنفيذ أوامر الحماية الصادرة عن المحكمة

الخاصة وأي أوامر تصدرها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

ومن أجل تنفيذ تلك الولاية، من المهم للغاية أن يكون لدى محكمة تصريف الأعمال المتبقية الموارد اللازمة لحماية الشهود وضمان استمرار الأشخاص الذين قدموا للإدلاء بشهاداتهم، مخاطرين بسلامتهم في كثير من الأحيان، في الحصول على الحماية من المحكمة التي أسدوا إليها خدمات جليلة.

أود أن أشكر مجلس الأمن مرة أخرى على هذه الفرصة لإحاطة أعضائه علما بشأن المحكمة الخاصة. وفي أثناء إعدادي لإحاطتي الإعلامية، تذكرت القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠). وتتضح لي حكمة هذا القرار في كل مرة أتواصل فيها مع شعب سيراليون. وأنا أشكر المجلس على حكمته، بما في ذلك في اتخاذ هذا القرار، وعلى دعمه للمحكمة الخاصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعية العامة هوليس على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة إبون جوسو، نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيدة جوسو (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود، فيما آخذ الكلمة للمرة الأولى، أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأتمنى له كل النجاح خلال فترة توليه منصبه. وأود أن أطلب منه أيضا أن يقبل شكرنا وتقديرنا على إدراج إحاطة إعلامية بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون في برنامج عمل مجلس الأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام على دعمه الثابت لعمل المحكمة الخاصة لسيراليون وعلى مساندته للجهود التي تبذلها المحكمة لتنفيذ الولاية المنوطة بها.

ونشيد برئيسة المحكمة والمدعية العامة على الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين اللتين قدمتاهما إلى المجلس بشأن أعمال المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض وأيضا على الجهود المتواصلة للمحكمة في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) المتخذ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بما في ذلك الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون، الموقع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومن ثم، فإننا نرحب باستراتيجية الإنجاز الجديدة التي اعتمدتها لجنة إدارة المحكمة ونرغب في التشديد على التحديات العديدة المبينة في الاستراتيجية، لا سيما، فجوة التمويل الدائمة التي تواجه إنجاز المحكمة لولايتها ومهامها المتبقية.

تمثل المحكمة الخاصة شراكة فعالة بين حكومة وشعب سيراليون والأمم المتحدة لأغراض تعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم البشعة التي ارتكبت في سيراليون خلال الحرب الأهلية. والمحكمة الخاصة، بوصفها أول محكمة مختلطة منشأة لمساعدة دولة على التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، تقدم إسهامات لم يسبق لها مثيل في إقامة العدل بين الجنسين وقد وضعت الأساس في الفقه القضائي الجنائي الدولي لتسمية أفعال الزواج بالإكراه والعنف الجنسي والاسترقاق الجنسي وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال خلال الصراع باعتبارها جرائم يُعاقب عليها. كما كرست بنجاح حظر الهجمات الغاشمة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومحاكمة مرتكبيها. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتهاد القضائي للمحكمة الخاصة يؤكد أهمية فهم الصدمات ذات الصلة بنوع الجنس من وجهة نظر من تعرضوا لها، وأيضا أهمية فهم المعاناة ضمن السياقات الثقافية المحلية. كما قدمت إسهامات حاسمة في جهود المصالحة الوطنية وفي استعادة وصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة دون الإقليمية.

ومع أخذ ما ذكرته للتو بعين الاعتبار، لا يمكن للمرء أن يجادل في أن المحكمة الخاصة قد حققت بنجاح الأهداف التي حددها لها حكومة سيراليون والأمم المتحدة. بل أن هذه المحكمة أثبتت أنها على قدر المهمة كما يتضح من أحكامها التاريخية وإسهاماتها في سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي معا، وأنها إضافة هامة لمبادراتنا لبناء السلام.

وعلى الرغم من هذه الإشادات الخاصة والقوية، من المعروف للجميع أن المحكمة لا تزال تواجه فجوات كبيرة في التمويل تهدد استكمالها لولايتها القضائية وآليتها لتصريف الأعمال المتبقية. ونود الإعراب عن تقديرنا وامتناننا الكبيرين للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للمحكمة في صورة تبرعات وللإعانات الضرورية لاستمرار المحكمة المقدمة من الأمم المتحدة، وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم المحكمة الخاصة ليتسنى لها إتمام عملها الجيد.

وغني عن البيان أن النجاح في إنجاز ولاية المحكمة من شأنه أن يبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي يدعم بقوة المؤسسات التي أنشئت لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب. ومن شأن ذلك ردع ارتكاب مثل هذه الفظائع أو الحد من حدوثها في المستقبل. ولذلك، نعول على استمرار الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في دعم المحكمة لتتمكن من الانتهاء من عملها والمساعدة على تيسير تحولها بفعالية إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بمجرد انتهائها من هذا العمل.

ختاما، تؤكد سيراليون أهمية المحكمة الخاصة في مكافحة الإفلات من العقاب في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وفي الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية.

سوف تشمل بعض المعالم البارزة والمميزة التي حققتها المحكمتان حتى الآن، انتصار مئات الجنود الأطفال السابقين والذين جرى تبنيهم، والذين كانت الحروف ”R-U-F“ منقوشة أو محفورة بحديد ساخن على ظهورهم وصدورهم من أجل منعهم من الفرار. كما يمكن أن يشكل ذلك انتصارا لضحايا العنف الجنسي، وانتصارا لحقوق الإنسان والديمقراطية. لكن النصر الذي حظي بثناء كبير، سيكون ناقصا إذا منعت الحاجة إلى الموارد الكافية والعوائق المالية، المحكمة من الوفاء المنصف والكامل بولايتها، ومهمتها المتبقية، والوصول بهما إلى نهايتهما المنطقية. ولذلك فإننا نعول على المجلس حتى لا يدخر أي جهد لتجنب هذا السيناريو غير المرغوب فيه، ووضع الآليات المناسبة لتوفير الإغاثة والمساعدة اللتين تشتد حاجة المحكمة إليهما، من أجل ضمان استمرار بقائها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الوزيرة هوسو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى وفد غواتيمالا على تنظيمه اليوم إحاطة إعلامية بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون. وبما أنني بدأت حياتي المهنية كمحام، فلدي اهتمام خاص بالموضوع قيد المناقشة. كما أود أيضا أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة، سعادة القاضية شيرين أفيس فيشر، على عرضها تقريرا عن أنشطة وإنجازات المحكمة، منذ تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6163).

أنشئت المحكمة الخاصة في عام ٢٠٠٠ بموجب القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) بناء على طلب من حكومة سيراليون. و اضطلعت المحكمة منذ إنشائها، بنجاح بولايتها المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة. و تم البت في ثلاث قضايا

من بين القضايا الرئيسية الأربع، والقضية الأخيرة في مراحلها الأخيرة من الحكم، في دائرة الاستئناف.

آخذين في الاعتبار سجل المحكمة الخاصة، فإننا نأمل أنها سوف تضطلع بنجاح بولايتها بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهو التاريخ الذي يتوقع أن تصدر فيه دائرة الاستئناف حكمها في قضية تشارلز تايلور. كما أننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة الدول، بناء على طلبها، فيما يخص استعادة السلام والاستقرار، بما في ذلك عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب.

إن إنفاذ الأحكام بمساعدة حكومة رواندا يشكل مثالاً جيدا للتعاون الدولي فيما يخص تعزيز قضية العدالة. كما أخذنا علما أيضا بأنشطة التوعية التي قامت بها المحكمة الخاصة، و الجهود المبذولة من أجل حماية الشهود وبرنامج تطوير المحفوظات، بما في ذلك من خلال اتخاذ مبادرات لبناء القدرات، من شأنها تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية في سيراليون. و نقدر أيضا إنشاء متحف السلام الذي سوف يسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في البلد.

بما أن المحكمة الخاصة تستعد للإغلاق، يكتسي التركيز على المسائل المتبقية مثل إنفاذ الأحكام، وحماية الشهود وحفظ أرشيف المحكمة الخاصة أهمية كبيرة. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة لمواصلة تقديم الدعم للمحكمة الخاصة، فضلا عن محكمة تصريف الأعمال المتبقية.

لدى الهند تاريخ طويل من العلاقات الودية مع سيراليون. وقد اضطلعت الهند بدور رئيسي في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى عام ٢٠٠١. وواصلت الهند منذ ذلك الحين شراكتها مع حكومة سيراليون، فيما يخص جهودها الخاصة بإعادة الإعمار. وقدمت الهند قروضا وخطوط ائتمان قيمتها ٩٤,٤٥ مليون دولار أمريكي، خلال السنوات القليلة الماضية، من أجل تمكين سيراليون من الحصول على العتاد الزراعي، وتحديث شبكة اتصالاتها الوطنية سيراتيل، وتوسيعها. وقد شملت شراكتنا ترميم وإعادة تأهيل ستة مشاريع خاصة بالمياه الصالحة للشرب وإنارة الشوارع من خلال استخدام الطاقة الشمسية. وكجزء من برنامجنا للتعاون الثنائي، تقدم الهند ٤٥ فرصة تدريبية لسيراليون خلال هذا العام. وعرضت الهند أيضا إقامة مركز أفريقي هندي معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيراليون.

وقبل أن أختم، أود أن أنقل أطيب تمنياتنا لحكومة وشعب سيراليون، في الوقت الذي يستعدان فيه لتنظيم الانتخابات الوطنية الشهر القادم. وسيشكل الإجراء الناجح للانتخابات معلما رئيسيا في بناء السلام بعد انتهاء الصراع في سيراليون، مما ينبغي أن يساعد في عملية المصالحة الوطنية، وزيادة توطيد الديمقراطية في البلد. وتظل الهند ملتزمة بمواصلة شراكتها مع حكومة سيراليون، لا سيما في مجالي بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أظهر المجلس باتخاذه القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، التزامه بالتصدي للإفلات من العقاب، واستعادة السلم والأمن في سيراليون. ونظرا لقلق المجلس العميق جراء ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في سيراليون، عقد المجلس العزم على مساءلة الجناة، وفقا لمعايير العدالة والإنصاف والمحاكمة وفق الأصول القانونية، على المستوى الدولي.

وطلب المجلس من الأمين العام أن يعمل مع حكومة سيراليون على إنشاء محكمة خاصة مستقلة لمقاضاة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب تلك الجرائم، بما في ذلك أولئك القادة الذين يهددون عملية السلام في سيراليون. اليوم، كما سمعنا من الرئيسة والمدعية العامة للمحكمة الخاصة لسيراليون، فإن تلك المهمة الحيوية على

وشك أن تنتهي. وتهنئ المملكة المتحدة، المحكمة الخاصة على ما حققته من إنجازات كبيرة. كما نود أن نشكر رئيسة المحكمة ومدعيتها العامة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إننا أيضا مدينون لغواتيمالا على عقد هذه الجلسة خلال رئاستها للمجلس. وتعتقد المملكة المتحدة على غرار غواتيمالا، بأنه من المهم ومن المناسب من حيث التوقيت، تقييم التقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة، من أجل التعرف على حجم الأعمال التي أنجزتها، والفهم الأفضل للمهام المتبقية.

تتطلع المملكة المتحدة إلى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو التاريخ الذي من المقرر أن تصبح فيه المحكمة الخاصة، أول محكمة جرائم حرب معاصرة، تستكمل ولايتها بنجاح. إننا لا نقلل من تعقيد وكثرة إجراءات الاستئناف في القضية التي يتابع فيها تشارلز تايلور. وتعتقد المملكة المتحدة بقوة أن الانتهاء من محاكمة تشارلز تايلور أمام المحكمة الخاصة شكل معلما بارزا للقضاء الدولي.

كما أشار إلى ذلك وزير خارجية المملكة المتحدة آنذاك، أدت إجراءات المحاكمة دورا مهما فيما يخص مساعدة شعب سيراليون على التصالح مع الماضي وتعزيز المصالحة الوطنية. ومما يثلج الصدر أن نسمع من رئيسة المحكمة الخاصة بأن شعبي سيراليون وليبريا، يشعران بقوة بأن المحكمة الخاصة قد أسهمت في إحلال السلام في بلديهما. وتبعث محاكمة المحكمة الخاصة لتشارلز تايلور رسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بارتكاب جرائم خطيرة مع الإفلات من العقاب. وتشير إلى أن يد العدالة طائلة وتتحلى بالصبر.

ومنذ إنشاء المحكمة الخاصة في عام ٢٠٠٢، ظلت المملكة المتحدة مؤيدا أساسيا لها.

وقد بلغ تمويل المملكة المتحدة ما يقرب من ٤٤ مليون دولار، ويمثل نحو ٢٠ في المائة من التبرعات المقدمة إلى المحكمة حتى الآن. ويشمل ذلك مساهمة بحوالي مليون دولار في آذار/مارس من هذا العام. ونكرر تأكيد التزامنا بسجن تشارلز تايلور في المملكة المتحدة إذا ما أيدت دائرة الاستئناف إدانته، وإذا ما طلبت إلينا رئيسة المحكمة فعل ذلك.

وسيستمر دعمنا للمحكمة الخاصة بذات القوة عقب انتهاء النظر في استئناف تايلور واختتام العمل الرفيع المستوى الذي اضطلعت به المحكمة الخاصة. فإنجازات هذه المحكمة لا تبدأ أو تنتهي بمحاكمة تشارلز تايلور في لاهاي. وتثني المملكة المتحدة على المحكمة الخاصة في فريتاون لإكمالها بنجاح ثلاث محاكمات هامة لثمانية من زعماء المتمردين السابقين، فضلا عن النظر في خمس دعاوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وعلاوة على ذلك، فإن دور المحكمة الخاصة قيّم للغاية في مجال بناء قدرة النظام القانوني في سيراليون، وسيكون إرثا دائما بالتأكيد. وبالمثل، يبقى الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة في برامج التوعية التي مكّنت الكثير من المواطنين في سيراليون وليبريا من الوصول إلى المحكمة والإسهام في المصالحة وزيادة مستوى الوعي ببعض المسائل الهامة من قبيل استخدام الجنود الأطفال وجرائم العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. ونرحب بالطريقة التي وضعت بها المحكمة نُهجا تراعي البعد الجنساني كي تعينها على تقديم الدعم والتوعية بالشراكة مع منظمات المرأة والموارد المحلية.

ولكن لا يفوت المملكة المتحدة أن تقر بالظروف الخطيرة والصعبة التي تواجهها المحكمة الخاصة. فخطر نقص التمويل يهدد إنهاء إجراءات الاستئناف في قضية تايلور. وعليه، فإن هناك حاجة إلى توفير الأموال بصورة عاجلة. وتتطلب المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية توفير التمويل بصورة مستدامة في الأجل الطويل بغية تمكينها من مواصلة حماية الشهود، وإدارة احتجاز المدانين، وحماية المحفوظات. وتدرس المملكة المتحدة جميع الخيارات المحتملة لتمويل

المحكمة الخاصة والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ونحث الأعضاء الآخرين في المجلس، بل جميع الدول الأعضاء على فعل ذلك أيضا.

وتشيد المملكة المتحدة بالمحكمة الخاصة لما حققته من إنجازات رائدة. ولا نزال مستعدين لدعم المحكمة في إكمال ولايتها بغية التأكد من الحفاظ على إرثها.

السيد آيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة غواتيمالا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية مع ممثلة المحكمة الخاصة لسيراليون. ونحن أيضا ممتنون جدا للعرضين اللذين قدمتهما اليوم رئيسة المحكمة والمدعية العامة لديها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بعملهما وبالإنجازات التي حققتها المحكمة. وأود أيضا أن أشكر نائبة وزير خارجية سيراليون على بيانها.

وأود الإدلاء بالملاحظات التالية. أولا، تنوه ألمانيا بإسهام المحكمة الخاصة القيم في مجال سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب وصون السلام والأمن في سيراليون وخارجها. لقد حققت المحكمة نوعا من العدل لضحايا تلك الجرائم عبر محاكمة المتهمين في جرائم الحرب وأبشع الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسانية أثناء الصراع الوحشي الذي شهدته سيراليون. وهي لا تزال تواصل دورا بارزا بوصفها دليلا على عزم وقدرة الدول على محاكمة الجرائم الدولية عبر الشراكة مع الأمم المتحدة.

واضطلعت المحكمة بمبادرات كبرى في مجال بناء القدرات بهدف بناء نظام العدالة الجنائية في سيراليون مرة أخرى. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لأنشطة التوعية الهامة التي اضطلعت بها لإبلاغ شعبي ليبريا وسيراليون بعمل المحكمة.

ثانيا، لقد سطرت المحكمة تاريخا قانونيا في العديد من المجالات. فنظامها الأساسي وكذلك الفقه الذي تستند إليه يقران ضرورة التصدي للجرائم الجنسانية، بما في ذلك الزواج القسري. وعليه، فإن المحكمة ترجمت الالتزام الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى واقع ملموس. وأرست المحكمة أيضا سابقة قضائية بمقاضاة جرائم تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وأعادت بذلك تشكيل القانون الدولي في هذا المجال. لاسيما بتوفير مراجع هامة لإدانة توماس لوبانغا من قبل المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً.

والأهم من ذلك، أن اتهام ومحاكمة وإدانة تشارلز تايلور تشكل معلما بارزا في اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد رئيس دولة من الدول. وقد بينت إدانة توماس لوبانغا من قبل المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب إدانة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – على التوالي – أن عصر المساءلة قد بدأ بالفعل.

ثالثا، لم يكتمل عمل المحكمة بعد. فلا تزال هناك حاجة لاختتام عملية الاستئناف في قضية تايلور. ولا تزال دعاوى عديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ضد الأفراد الذين هددوا الشهود معلقة أمام المحكمة.

وفي الوقت نفسه، تستعد المحكمة للانتقال إلى آلية لتصريف الأعمال المتبقية في الموعد المحدد لذلك بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونتطلع إلى إبرام الاتفاقات ذات الصلة بين الأمم المتحدة وسيراليون.

وتشكل هذه الإحاطة الإعلامية فرصة مواتية لتوجيه الانتباه إلى تنويه المجلس بالمحكمة الخاصة وتقديم الدعم الكامل لها. وذلك ما يفعله مشروع البيان الرئاسي الذي سيتلى في وقت لاحق اليوم على وجه التحديد.

لقد قدّمت ألمانيا مساهمات مالية كبيرة في ميزانية المحكمة، فضلا عن المساهمة في حماية الشهود والبرامج المعنية بالخبراء القانونيين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلنا المشاركة بصورة نشطة في كفالة وصول إعانة الأمم المتحدة الممنوحة للمحكمة في عام ٢٠١٠.

وإذ تدرك ألمانيا الحالة المالية العصيبة التي تواجهها المحكمة، فهي تؤيد بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول عملية من أجل كفالة إنجاز عمل المحكمة بطريقة ناجحة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضية شيرين أفيس فيشر، والمدعية العامة، السيدة بريندا هوليس، على إحاطتهيما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر إلى السيدة إيبون غوسو، نائبة وزير خارجية سيراليون على بيانها. ونرحب بتقرير المحكمة الخاصة الذي تشاطره المجلس.

وأود أن أكرر دعم باكستان الكامل للعمل الهام الذي تضطلع به المحكمتان الخاصتان اللتان أنشأتهما الأمم المتحدة. ونشيد بعملهما فيما يتعلق بتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب في الحالات المعيّنة ذات الصلة.

لقد أنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون عملا بالقرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) بهدف محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ارتكبت أثناء الصراع في سيراليون. وإذ تشارف المحكمة على إنهاء ولايتها، فهي تستحق التقدير على عملها في التصدي للفصل الأكثر إيلاما في تاريخ سيراليون. وتعاملت المحكمة بشكل جيد مع الجرائم التي تقع في نطاق اختصاصها. وينبغي أن تساعد أنشطة التوعية التي اضطلعت بها المحكمة على تيسير عملية المصالحة الوطنية. وتشكل البرامج والأنشطة الوطنية التي نفذتها المحكمة بغية تعزيز نظام العدالة القانونية والجنائية في سيراليون إسهاما آخر هاما للمحكمة أيضا.

وما دامت المحكمة تعمل على إنهاء أنشطتها، فإن هناك مجالات هامة من العمل لا تزال بحاجة إلى إنجازها. وأكثرها أهمية الانتهاء من إجراءات الاستئناف المتعلقة بالسيد تشارلز تايلور. وننوه بالعمل الجاري لنقل الجوانب ولاية المحكمة في الأجل الطويل إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، بما في ذلك تنفيذ الأحكام وحماية الشهود وإدارة المحفوظات ومحاكمة أولئك الذين ما زالوا طلقاء. ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون في هذا المسعى.

وأود أن أختتم بالثناء على رئيسة المحكمة الخاصة والمدعية العامة لديها، فضلا عن أعضائها الآخرين، على جهودهم وإنجازاتهم.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعية العامة لديها على إحاطاتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية بشأن إنجازات المحكمة وعملها الجاري حاليا، فضلا عن التقدم المحرز في استراتيجية إنجاز أعمال المحكمة، بالإضافة إلى إنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

أود أيضا أن أشكر نائبة وزير خارجية سيراليون على إحاطتها.

نرحب بحقيقة أن المحكمة الخاصة لسيراليون تمكنت من التغلب على الأقل على اثنتين من المشكلات التي كان يمكن اعتبارها عيوباً من شأنها أن تثير الشك فيما يتعلق بقدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها بصورة مُرضية.

أولاً، هناك أوجه من عدم اليقين تتعلق بتمويل ولاية هجين أو ولاية مدوّلة تستند إلى اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون. ولذلك فإنها ليست مثل المحكمتين المخصصتين – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – إذ إن هاتين المحكمتين

من الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وبالتالي تستفيدان من التمويل المضمون الذي تقدمه الأمم المتحدة. ثانيا، إنها المرة الأولى أيضاً التي توضع فيها مثل هذه الولاية في أراضي بلد كان مسرحا لأعمال تتطلب المقاضاة، حيث يُخشى أن تتسبب الصدمات الاجتماعية – السياسية والاستياء في خلق حالة من انعدام الأمن، مما يؤثر على موقف البلد من حيث التنفيذ السليم للولاية.

وعلى الرغم من تلك الميزات التي أدت إلى إنشاء المحكمة، فإن هناك اليوم دليلاً قوياً على أن المحكمة الخاصة قد أسهمت في تعزيز الاستقرار في سيراليون وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، إلى جانب إسهامها في وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

من المسلم به أيضا أن المحكمة أسهمت في إحراز تقدم غير متوقع في مجال العدالة الجنائية الدولية وإثراء القانون الجنائي الدولي إثراءً ملحوظاً. بناءً على ذلك، ترحب توغو بعمل المحكمة الخاصة الذي تسنى من خلاله إجراء العديد من المحاكمات الرئيسية، نذكر من بينها محاكمة تشارلز تايلور التي بلغت حاليا مرحلة الاستئناف، والمقرر أن تكتمل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وغني عن القول أن بعض عناصر الفقه القضائي للمحكمة الخاصة ستظل تثري المناقشات الرامية إلى تعزيز التقدم المحرز في النظم القضائية الدولية على الصعيدين الوطني والدولي، في مجالات تشمل الزواج القسري بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والعنف الجنسي في أوقات الحرب، والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر.

يشيد وفد بلدي أيضا بحقيقة أن المحكمة الخاصة قد تمكنت من التصدي لواحد من أعتى التحديات من نوعه التي تواجه الولايات القضائية، وذلك بتوصلها إلى اتفاق مع حكومة رواندا يقضي بكفالة تنفيذ الأحكام التي تصدر بحق المدانين.

علاوة على ذلك، يعتقد وفد بلدي أن من بين المؤشرات الملحوظة على إحراز التقدم ما التزمت به المحكمة الخاصة من كفالة دوام تأثير إنجازاتها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال المحافظة على محفوظاتها فضلا عن بث الوعي ونشر نتائجها.

على وجه الخصوص، تود توغو أن تدعم توجه المحكمة الخاصة نحو المحافظة على ذكرى المحاكمات، وذلك من خلال ما تقوم به بموجب ولايتها من إنشاء المتاحف وتشييد المدافن التذكارية بغرض إنشاء وتثبيت بعض الصور الهادفة إلى تثقيف الوعي الجماعي حتى لا تُرتكب هذه الأعمال مرة أخرى أبداً. ومع ذلك، نظراً لأن الصور يمكن أحياناً أن تكون صادمة وقد تؤدي بالتالي إلى نتائج عكس ما كان متوقعا، فإن وفد بلدي يأمل أن تتمكن المحكمة من اتخاذ خطوات لمصاحبة تلك الصور بأساليب تربوية تخفف من الآثار السيئة التي يمكن أن توحي بتكرار الأعمال الوحشية أو التحريض عليها، خلافاً لما نتمناه.

وكما هو الحال في المحكمتين المخصصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن إستراتيجية الإنجاز للمحكمة الخاصة ينبغي ألا تفتح المجال بأي حال من الأحوال لمحاكمات متسرعة أو للإفلات من العقاب. إننا نرحب بحقيقة أن عمل المحكمة الخاصة لسيراليون سيتواصل بعد إغلاق المحكمة، من خلال تنفيذ ولاية المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، وذلك لمكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة الذين لا يزالون فارين من القانون، وضمان تنفيذ الأحكام وتعزيز حماية الشهود. لذا، فإن من المهم أن تعمل المحكمة الخاصة بجد على احترام الجداول الزمنية وتوقعات إستراتيجية الإنجاز وإنهاء القضايا التي لا تزال معلقة.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأنه إذا كان نجاح المحكمة الخاصة قد تسنى بفضل التعاون النشط فيما بين الدول، فإن ذلك التعاون ضروري أيضا ليس فقط في هذه المرحلة الحرجة التي تقترب فيها ولاية المحكمة من نهايتها، ولكنه ضروري أيضا لضمان إطلاق ونجاح المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

لهذا السبب تدعو توغو جميع الدول إلى أن تواصل تعاونها مع المحكمة الخاصة بالمساهمة في ميزانيتها من ناحية، ومن ناحية أخرى، بتقديم نفس القدر من الدعم فيما يتعلق بالتعاون والدعم المالي المخصص للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أشكر القاضية شيرين أفيس فيشر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيدة بريندا هوليس، المدعية العامة للمحكمة الخاصة، على إحاطتيهما الشاملتين عن الوضع الحالي لأعمال المحكمة الخاصة. ونقدر أيضا وجهات النظر التي أعربت عنها نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

ما فتئت مكافحة الإفلات من العقاب تمثل لبنة هامة من لبنات بناء مجتمع دولي خال من الصراع والعنف. لذا فإن السلام الطويل الأمد يجب أن يشمل إرساء سيادة القانون وتعزيز العدالة.

ينبغي الإشادة بالمحكمة الخاصة لسيراليون على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به في تعزيز الاستقرار في سيراليون وفي سائر المنطقة دون الإقليمية. المحكمة مثالٌ يبين كيف يمكن تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق التعاون الدولي بين البلدان التي تشهد وقوع الحالات وبين المجتمع الدولي.

تشيد جنوب أفريقيا بالمحكمة لعملها الممتاز في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، لاسيما أنها ما زالت على المسار الصحيح لاستكمال أعمالها المهمة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. لقد اكتملت ثلاث قضايا رئيسية بالفعل حتى مرحلة الاستئناف، بينما صدر حكم المحكمة في آخر قضية قدمتها المدعية العامة، إلا وهي قضية تشارلز تايلور، التي هي الآن في قيد الاستئناف.

كما أبرزت كل من رئيسة المحكمة والمدعية العامة، فإن ما تسهم به المحكمة الخاصة وما تنجزه في مجال إتاحة الفقه القضائي سيكون له تأثير دائم على جهودنا الجماعية الرامية إلى كفالة المساءلة وإرساء سيادة القانون.

ويسرنا أيضا أن نحيط علماً بسلاسة تنفيذ اتفاقية نقل السجناء مع رواندا. ونشيد بالمحكمة الخاصة للجهود التي تبذلها للتواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة. إن الوصول إلى ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية محل ترحيب بصفة خاصة، نظراً لأن النساء والفتيات والأطفال دائماً ما يتحملون عبئا ثقيلاً بسبب الصراع. لمسائل التواصل والتوعية أهمية حاسمة في ضمان إعادة إدماج المجتمعات وكسر دائرة العنف.

ويشهد على نجاح عمل التواصل والتوعية بيانات الرضا التي أظهرها الاستقصاءان الأخيران عن سيراليون وليبريا. وكما يشير إلى ذلك التقرير المعروض على المجلس، فأن المحكمة نموذج للتكامل الإيجابي. ذلك مبدأ تدعو إليه جنوب أفريقيا بقوة.

يود وفدي أن يكرر ما قالته رئيسة المحكمة. تثبت المحكمة الخاصة أن التكامل حقيقة واقعة، لا مجرد طموح، وأنه تكامل يعمل بنجاح.

لقد أحطنا علما بالتحضيرات الهادفة إلى تقليص أنشطة المحكمة، بما في ذلك التوقيع والتصديق على اتفاق بشأن إنشاء

المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون ووظائف الحد الأدنى المتوقع أن تؤديها. ويسرنا بشكل خاص أن الاتفاق ينص على نقل أصول المحكمة الخاصة إلى سيراليون.

ونأمل ألا يقتصر الإرث الباقي الذي ستتركه المحكمة فقط على مساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة، بل يشمل أيضا تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام، لا في سيراليون فحسب بل في سائر أنحاء المنطقة وفي قارتنا. ونحن واثقون من أن متحف السلام سوف يسهم في تحقيق ذلك الهدف المهم جداً.

لقد أسهمت المحكمة الخاصة إسهاما هاما في قضية العدالة الدولية. وفي ذلك الصدد، سيكون من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لأعمال المحكمة الخاصة حتى انتهاء ولايتها.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود في البداية أن نشكر الرئيسة والمدعية العامة بالمحكمة الخاصة لسيراليون ونائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون على ما قدمته من إحاطات عن الأنشطة.

وقد كانت الإحاطات الإعلامية اليوم على درجة خاصة من الأهمية في تلخيص جوهر العمل الذي تقوم به المحكمة الخاصة.

ومن المقرر أن تنهي المحكمة الخاصة أعمالها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وستطلق بعد ذلك التاريخ آلية صغيرة لتصريف الأعمال المتبقية. ولدى الآليات القضائية الدولية بالفعل خبرة بالانتقال إلى نمط لولاية تصريف الأعمال المتبقية. وكما يعلم المجلس، فقد افتتح في تموز/يوليه مكتب رواندا لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وإذا أخذ في الاعتبار العمل الفعال الذي اضطلعت به المحكمة الخاصة لسيراليون من حيث الخفض التدريجي لأنشطتها، نرجو أن تتمكن من تجنب المشاكل التي صادفتها محاكم أخرى. وننوه بالمعدل السريع الذي أدارت به المحكمة الخاصة إجراءاتها، بما في ذلك أحدث قضاياها، وهي قضية تشارلز تايلور. ويقدم التقرير بصفة خاصة معلومات إرشادية مؤداها أن دائرة الاستئناف لم تتجاوز قط الوقت المخصص لها للنظر في قضاياها. وهذا نموذج جيد لتقتدي به المحاكم التي تخالف باستمرار الجداول الزمنية الموضوعة للإجراءات، بزعم أن من الواضح استحالة التنبؤ الدقيق بالزمن اللازم لأنشطتها الخاصة بالمحاكمات.

وبوجه عام، ينبغي أن تقيّم النتائج التي انتهت إليها أعمال المحكمة الخاصة تقييما إيجابيا. فقد أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير العدالة الجنائية الدولية. ولكونها أول محكمة مختلطة من هذا النوع، تشمل كلا من العناصر الدولية والوطنية وأنشئت في مرحلة ما بعد النزاع، فقد أسهمت في تعزيز سيادة القانون على كل من الصعيدين الدولي والوطني.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب برئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، السيدة شيرين إيفيز فيشر، والمدعية العامة، السيدة برندا هوليس، ونائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، السيدة إيبون جوسو. وتعطي الإحاطات التي قدمنها لنا اليوم مؤشرا واضحا على أهمية ما أتمته المحكمة الخاصة لسيراليون من أعمال وما أنجزته من رسالة.

وهذه فرصة جيدة أيضا للتشديد مجددا على دعم أعضاء مجلس الأمن الراسخ للمحكمة الخاصة والإعراب عن تقديرنا واعترافنا بكل ما تم إنجازه وبكل التقدم الذي تم إحرازه. ومن بين تلك النتائج، بطبيعة الحال، نتيجة نعتبرها أظهرها، وهي محاكمة تشارلز تايلور والحكم عليه. فتلك المحاكمة تمثل نقطة

تحول حقيقية في مجال مقاضاة فرادى المجرمين بموجب القانون الدولي. وقد أسهمت المحكمة الخاصة إسهاما بالغ الأهمية في تطوير العدالة الجنائية الدولية. كما كان لها تأثير إيجابي في كل من سيراليون وليبريا.

وفي هذا الصدد، نرى أن الأنشطة الرامية إلى نشر أعمال المحكمة والترويج لها كانت ضرورية، لأنها أفضل طريقة لضمان إحداث تأثير إيجابي مباشر على سيادة القانون والحوكمة في هذين البلدين وفي المنطقة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المحكمة الخاصة كانت أيضا نشطة للغاية في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. وفي هذا الخصوص نرحب بتوقيع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون فيما يتعلق بإنشاء محكمة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. ونهيب بالدول والمنظمات الدولية التي يمكنها تقديم الدعم المالي لتنفيذ هذا الصك أن تفعل ذلك. فبدون هذا الدعم، بطبيعة الحال، ستواجه استراتيجية الإنجاز عوائق خطيرة.

السيد ميدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة المجلس الغواتيمالية على عقد هذه الجلسة للاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة الراهنة لأعمال المحكمة الخاصة لسيرالون وإنجاز ولايتها. ونحن ممتنون لرئيسة المحكمة الخاصة، الأونرابل القاضية شيرين إيفيس فيشر، والمدعية العامة، برندا هوليس على بيانيهما. كما أود أن أرحب في المجلس بمعالي السيدة إيبون جوسو، نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

وتثني أذربيجان على المحكمة الخاصة لجهودها من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وإسهامها بذلك في المصالحة الوطنية واستعادة السلام والمحافظة عليه في سيراليون والمنطقة والنهوض بسيادة القانون في ذلك البلد. ونتفق مع تقييم التقرير المتمثل في أن المحكمة الخاصة قد حققت نجاحا منقطع النظير في بلوغ الأهداف الطموحة التي حددتها لها حكومة سيراليون والأمم المتحدة. والواقع أن إنشاء المحكمة الخاصة كان أولى الشراكات بين السلطات الوطنية والأمم المتحدة لإيجاد نظام موثوق للعدالة في فترة ما بعد انتهاء التزاع يفي بالمعايير الدولية للعدالة. وكانت أول محكمة مختلطة تستحدث لمساعدة دولة ترغب في العدالة بعد انتهاء التزاع، وكانت أول محكمة تضطلع بأعمالها في الإقليم الذي شهد ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ومن الواضح أن مساهمة المحكمة الخاصة في تطوير فقه القانون الجنائي الدولي الخاص بقانون جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يمكن أن يفيد الجهود الوطنية الأخرى المبذولة التماسا للعدالة بعد انتهاء التزاع، وخاصة في الحالات التي تشكل فيها ثقافة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة في نظر المجتمع الدولي عائقا كبيرا يحول دون السلام والمصالحة.

ونحيط علما بالنهج الذي تتبعه المحكمة الخاصة تجاه الضحايا، ولا سيما الأطفال والنساء، الذين عانوا من التروح والاستخدام كجنود، والانتهاك الجنسي وغير ذلك من الجرائم. كما ننوه بمساهمة المحكمة الخاصة في العدالة الجنسانية ونثني على إعداد برنامج خاص لحماية الضحايا من النساء. وأود أيضا أن أثني على حكومة سيراليون لما قدمت من تعاون ومساعدة للمحكمة الخاصة خلال فترة عملها.

ومع أننا نجد من المطمئن التزام المحكمة الخاصة بإنجاز أعمالها المتبقية بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر من الكفاءة، وكفالة النجاح في نقل المسؤوليات بسهولة إلى محكمة تصريف الأعمال المتبقية، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن والدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم الدعم للمحكمة خلال المرحلة النهائية من عملها. ومن نفس المنطلق، من الأهمية بمكان أن يقدم

المجتمع الدولي التشجيع والمساعدة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون ومدعيتها العامة على إطلاعهما إيانا على تقييماتهما لأعمال المحكمة الخاصة وسجلها، وإنما أيضا لتعبيرهما لنا هنا عن حماسهما الدافق للرسالة السامية التي عُهد بها إليهما. وأود أيضا أن أثني هنا على مشاركة معالي السيدة إيبون جوسو، نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، وأن أؤكد لها مجددا التزام المغرب بدعم ذلك البلد الصديق في جهوده المبذولة لتوطيد دعائم السلام والانتقال نحو الاستقرار والتنمية.

ونعرب عن ترحيبنا بإنجازات المحكمة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢. وقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة للإعراب عن ارتياحه في نيسان/أبريل الماضي عقب صدور حكم المحكمة الخاصة فيما يتعلق بمحاكمة السيد تايلور.وقد شدد المجلس على أهمية ذلك الحكم بالنسبة لضحايا الجرائم المرتكبة في سيراليون خلال التراع الذين يترقبون الحكم النهائي، المقرر صدوره في وقت قريب.

وكان قد سُبِق الحُكْم الرمزي للغاية بإتمام قضيتين أخريين تتناولان رئيسَي الدفاع المدني والقوات المسلَّحة للمجلس الثوري. ولكن بعد هاتين القضيتَين المحدَّدتين، لا نزال نعتقد أنّ أهمية المحكمة الخاصة لسيراليون تتجاوز هدف إتمام محاكماتها. وقد أسهمت المحكمة في عملية توطيد السلام في سيراليون وفي المنطقة دون الإقليمية، وفي الجهود المبذولة لاستعادة سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. ونتيجة لعمل المحكمة والنتائج المحقَّقة، فإنها تمثِّل نموذجاً مُبتكَراً للعدالة الدولية المختلَطة، المستندة إلى التكاملية والمُلكية الوطنية.

لهذه الأسباب جميعاً، نؤيِّد البيان الرئاسي المعروض أمام المجلس.

وقد لاحظنا بارتياح الجهود المبذولة والتقدم المحرَز من جانب المحكمة الخاصة، في ما يتعلّق بتنفيذ استراتيجية إنجازها، والاستعداد للتحوُّل إلى محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية، عقب إتمام ولايتها فوراً، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومع إشادتنا بالاتفاق على هذا الموضوع بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة، نرى أنه من المهم الحفاظ على المستوى نفسه من الدعم السياسي للمحكمة، وضمان امتلاكها الموارد الكافية، لكي تتمكّن من مجابهة التحديات العديدة المتأصلة في هذه المرحلة الحرِجة من العملية، ولا سيّما حماية الشهود، وإنفاذ الأحكام، وصَون المحفوظات، وحماية إرثها المادي والقانوني وإيجاد القدرات وبناؤها في النظام القضائي المحلي.

ولا خلاف على حقيقة أنَّ أحد أهم نجاحات المحكمة الخاصة يكمن في قدرتها على إشراك جميع الأطراف الفاعلةفي مجتمع سيراليون، وفي جهودها الرامية إلى التوعية والتواصل ليس لدى العامّة هناك فحسب، بل في البلدان المجاورة أيضاً. وإننا نرحِّب بحقيقة أنّ هذه الأنشطة ستتواصل في إطار البرامج التي تضمّ حكومة سيراليون والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة المحلية، بما في ذلك ما يتعلَّق بإقامة مُتحَف سلام لحفظ الذاكرة الجماعية.

والتقدُّم الذي أحرزه شعب سيراليون على مسار السلام والعدالة والمصالحة، كلّه يُحسب لذلك البلد الشقيق الذي حصل على مُلكية مصيره الذاتي بدعم المجتمع الدولي. وقد استطعنا أن نرى ذلك مباشرة أثناء الزيارة التي قام به مؤخرا مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. ففي هذه المرحلة من التحوُّلات الدقيقة، من المهمأن يقف المجتمع الدولي معبَّأً من أجل

سيراليون، لمساعدتها على تجاوز تحدياتها على صعيد تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

إنّ بلدي المغرب، الذي دعم شعب سيراليون الشقيق في المراحل المختلفة من إنهاء أزمته، يواصل الوقوف متأهباً لمساعدة أشقّائنا لكي يُقفلوا نهائياً هذا الفصل من سنوات النزاع، ويتمكّنوا من مواصلة التقدم نحو الاستقرار والازدهار.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيدة فيشر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدَّعية العامة فيها، على عرضيهما، وأن أشكر بشكل أعمّ فريق المحكمة الخاصة بأكمله، على العمل الذي أنجزوه. كما أرحِّب بحضور السيدة إيبون هوسو، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، وبالبيان الذي أدلت به.

تؤيِّد فرنسا البيان الرئاسي الذي أعدته المملكة المتحدة للإشادة بأعمال المحكمة.

إنّ خطورة الجرائم التي ارتُكِبت أثناء الحرب الأهلية استدعت ردّاً يتلاءم مع حدّة الانتهاكات المرتكَبة. وهذا ما جعل فرنسا تقدِّم دعمها السياسي الكامل لأعمال هذه المحكمة الجنائية منذ إنشائها عام ٢٠٠٢، والتي أُنشئت بالتشارك بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعاً، ستختتم المحكمة أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وإرثها ضخم: اتهام رئيس دولة أثناء فترة ولايته واعتقاله، وبينما اعتبر كثيرون أنَّ ذلك غير ملائم، فقد تبيَّن أنّ اعتقال أولئك الذين يذبحون المدنيين لكي يستولوا على السلطة أو يبقوا فيها، أمرٌ ممكن وفعّال، وأنه يخدم قضية السلام والعدل.

هذا هو الدرس الذي يمكن تطبيقه في قضايا أخرى، مثل قضية بوسكو نتاغاندا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان سابقاً أحد أركان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، لكنّه اليوم أحد أنصار حركة ٢٣ آذار/مارس. ومن بين القرارات التاريخية للمحكمة، نذكر محاكمة تشارلز تايلور، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢، التي أعرب المجلس عن آرائه بشأنها. وإننا نرحّب بالاجتهاد القضائي للمحكمة بشأن المسائل الدقيقة، بما فيها استخدام الجنود الأطفال والزواج القسري.

وقدرة المحكمة على تحويل أنشطتها إلى آلية االتصريف الأعمال المتبقية ونقلها إلى محاكم وطنية سيكون مثالاً قيّماً للمحاكم الخاصة الأخرى أيضاً. وقد لاحظنا الشواغل المحددة التي أُعرِب عنها في ما يتعلّق بالحماية البعيدة المدى للشهود. فهذه شاغل رئيسي لجميع المحاكم الجنائية الدولية.

وأخيراً، أودّ أن أُسلِّط الضوء على التقييم المُموَّل من الاتحاد الأوروبي والمبيَّن في التقرير، الذي يؤكّد أن أكثر من ٧٥ في المائة من شعبَي سيراليون وليبريا يعتقدون أنّ المحكمة قد عززت قضية العدالة، حتى أنّ عدداً أكبر يرى أنّ المحكمة خدمت قضية السلام. وهذه أرقام سنحتاج إلى إبقائها في الذهن لعدة أيام، حين نعقد مناقشتنا بشأن العدالة الدولية. فعندما يمكِّن مجلس الأمن العدالة من أخذ مسارها، بالقيام بما هو ضروري، وضمان الامتثال الكامل لقراراته، يمكن للعدالة بدورها أن تخدم قضية الاستقرار.

واليوم، لدينا في موضع التنفيذ نظام عدالة جاهز مع المحكمة الجنائية الدولية، يمكن للمجلس أن يلجأ إليه بموجب البند السابع من الميثاق، في أي وقت وأية حالة. وهذا ما يجعل إنشاء محاكم خاصة جديدة أمراً بائداً في مجالات اختصاص المحكمة الجنائية الدولية: أي جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة الجماعية.

لقد أظهر إنشاء المحكمة وأنشطتها في عدة مناسبات التفاعل المأساوي لتاريخ البلدان المجاورة لليبريا وسيراليون، والكيفية التي تؤثر بها هشاشة أحد البلدان على بلد آخر. ولكنّه يُوضح أيضاً كيف يمكن للأمم المتحدة أن تُسهم في

إنهاء الأزمات بوساطة الاستراتيجيات الشاملة. لقد استطاع مجلس الأمن، على سبيل المثال، أثناء زيارته إلى سيراليون في أيار/مايو الماضي، أن يقيِّم التقدّم المحرَز: إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر، والإشراف الديمقراطي، وعدم التدخل من جانب الجيش، ونجاح جهود التسريح والنمو الاقتصادي. ولا ريب في أنّ المحكمة أسهمت في هذه التطوّرات أيضاً.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أرحِّب في المجلس اليوم برئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون،، شيرين فيشر، وبالمدّعية العامة، بريندا هوليس، فضلاً عن مسجلة المحكمة، بينتا مانساري، ورئيسة مكتب الدفاع، كلير كارلتون – هانسيليس. وإنني أشكرهنّ على إحاطاهنّ الإعلامية، وأهنّهنّ مع موظّفيهنّ على الإنجازات البارزة للمحكمة الخاصة حتى الآن. إننا ممتنّون لهنّ على التفاني والالتزام بتحقيق العدالة.

كما أودّ أن أشكر غواتيمالا على أنها قرّرت تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، وأن أرحّب في المجلس بنائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

إنّ الإحاطات الإعلامية اليوم تأتي في منعطف محوري، حيث تسير المحكمة الخاصة نحو المرحلة النهائية من ولايتها، وهي عملية الاستئناف الكبرى في قضية تشارلز تايلور. وقد كانت هذه المحكمة أساسية في المساهمة في السلام والاستقرار في سيراليون.

وبإنشاء عملية قضائية شفافة ومستقلة فقد حققت المحكمة العدالة، ووفرت المساءلة لشعب سيراليون، وساعدته على التحرك من الفصل المؤلم في تاريخه وفي تاريخ المنطقة.

علاوة على ذلك، حققت المحكمة الخاصة فتحا جديدا في مجال القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك من خلال الفرع المتعلق باستخدام الأطفال جنودا، واعترافها بأن العبودية الجنسية يمكن أن تشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وبينت أيضا الالتزام الشديد بالمسائل الجنسانية، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ونقدر أيما تقدير احتفالنا هذا الشهر بالذكرى الثانية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

على الرغم من أن إجراءات المحاكمة في قضية تشارلز تايلور قد انتهت، فلم ينته عمل المحكمة بعد. لذلك، نرحب بوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة معنية بالأعمال المتبقية تخرج إلى حيز الوجود بعد الفراغ من عملية الاستئنافات. إن مسؤولياتها المهمة سوف تتضمن حماية الشهود والتحقيقات والمحاكمات على جريمة ازدراء المحكمة، ومراقبة السجناء وحفظ السجلات.

لقد قامت الولايات المتحدة بدور أساسي في إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. ونقدر الفرصة التي اتيحت لنا للعمل في اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة، ونشيد بالعمل الذي قامت به الرئاسة الكندية والرئاسة المشاركة للمملكة المتحدة. ومن دواعي فخرنا أننا أكبر الداعمين ماليا للمحكمة، فقد أسهمنا فيها بما يزيد عن ٨٣ مليون دولار منذ إنشائها، بما في ذلك المبلغ الذي قدمناه مؤخرا ومقداره مليوني دولار دفعت عن السنة المالية ٢٠١٢.

وبالنظر إلى تلك المساهمات، نقدر أيما تقدير جهود الرئيسة فيشر ورئيسة قلم المحكمة مانساري لتخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة في عمليات المحكمة، ووضع الأسس لمحكمة كفؤة وناجحة للاضطلاع بالأعمال المتبقية للمحكمة الخاصة.

ترحب الولايات المتحدة بالدعم المالي الواسع الذي حظيت به المحكمة حتى الآن. ولا بد لذلك من أن يستمر لكي تكمل المحكمة ولايتها الهامة جدا. وقد أبلغت الرئيسة

فيشر عن عجز متوقع في الميزانية قدره ١٥ مليون دولار لاختتام عمل المحكمة. وسوف تسعى الولايات المتحدة للمساهمة في تجسير تلك الفجوة، وتحض على استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم للمحكمة والمحكمة الخاصة المعنية بالأعمال المتبقية لتتحقق العدالة وعدم التهاون في الإفلات من العقاب وبذلك يتسنى لسيراليون والمنطقة التحرك نحو السلام والأمن.

إن حكومة سيراليون ما برحت شريكة قويا للمحكمة وملتزمة بها. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تقوم بها المحكمة لنقل المعرفة المؤسسية إلى سلطات سيراليون. ومن المهم لعملية التطور الديمقراطي الجارية في البلد حاليا استيعاب دروس الماضي استيعابا كاملا. وبوسع المحكمة الخاصة أن تقدم الكثير في ذلك الصدد. وبطبيعة الحال، ما أن تكمل المحكمة ولايتها، سيواصل المجتمع الدولي دعمه لبناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في سيراليون.

لقد بنت المحكمة الخاصة تركة قوية تمثلت في الكفاح ضد الإفلات من العقاب والعمل من أجل تحقيق العدالة لشعب سيراليون. وتتطلع الولايات المتحدة قدما إلى تكليل عمل المحكمة بالنجاح والانتقال السلس إلى المحكمة الخاصة المعنية بالأعمال المتبقية.

السيدة غو شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه بالشكر للرئيسة فيشر والمدعية العامة هوليس على إحاطتيهما الإعلاميتين عن عمل المحكمة الخاصة لسيراليون. وأود أيضا أن أشكر نائبة وزير الخارجية على بيانها.

نلاحظ أنه منذ عام ٢٠٠٩، ما برحت المحكمة الخاصة تحرز تقدما كبيرا في عملها. والحكم في القضية الرئيسية الحاسمة دخل مرحلته الأخيرة. وستصبح المحكمة أول محكمة جنائية دولية تكمل ولايتها وتغلق أبوابها. ونقر بالجهود التي قامت بها المحكمة على مر السنين. ونثق بأن منجزاتها الإيجابية ستكون مرجعا للمحاكم الدولية الأخرى.

إن حكومة الصين ما انفكت تؤيد عمل المحكمة الخاصة. ونلاحظ أنه وفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، بعد أن تفرغ المحكمة الخاصة من أعمالها، ستعمل المحكمة الخاصة المعنية بالأعمال المتبقية على نطاق صغير.

ونتوقع من المحكمة الخاصة والمحكمة الخاصة المعنية بالأعمال المتبقية مواصلة التعاون مع حكومة سيراليون والمساهمة في إحلال السلام الدائم والمصالحة الوطنية في البلد، وفي المنطقة من خلال الأعمال القضائية وغيرها من الأعمال. وتحقيقا لتلك الغاية، نأمل من البلدان القادرة على تقديم الدعم المالي للمحكمة الخاصة والمحكمة الخاصة المعنية بالأعمال المتبقية، ولسيراليون وغيرها من البلدان المعنية أن تواصل القيام بذلك الدعم.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعية العامة لديها على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين المقدمتين هذا اليوم. وأود أيضا أن أرحب بنائبة وزير خارجية سيراليون وأشكرها على بيانها.

ونتفق تماما مع المداخلات السابقة، التي أبرزت الدور الهام الذي قامت به المحكمة في توفير العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وانطلاقا من انضمامي إلى روح مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2006/507 بشأن أساليب عمله، وبغية تحاشي تكرار محتوياتها، سأوفر على الأعضاء الإدلاء ببيان آخر. فقد تم توزيع بياننا.

بيد أني أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعية العامة للمحكمة على جهودهما. كذلك أود أن أشكر

جميع الذين عملوا أو يعملون مع المحكمة من أجل ضمان خاتمة ناجحة قريبا جدا للمهمة التي أنيطت بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لغواتيمالا.

إننا ممتنون للمعلومات التي قدمتها رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، فضيلة القاضية شيرين أفيس فيشر، والمدعية العامة للمحكمة، بريندا هوليس. ونقدر أيضا حضور سعادة السيدة إيبون جوسو، نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، وأشكرها على بيانها.

ويسرنا أن نسمع عن التقدم الذي أحرزته طيلة سنوات المحكمة الخاصة لسيراليون، ونود أن نشيد بأعضائها على العمل الرائع الذي قاموا به. وبما أن غواتيمالا أيضا خرجت من صراع مسلح، فإنها تقر بأهمية الدور القيم لهذه المحكمة في الكفاح ضد الإفلات من العقاب وإنفاذ العدالة في البلاد.

ونقر بالمساهمة الهامة للمحكمة الخاصة لسيراليون في العدالة الجنائية الوطنية والدولية من خلال شروعها في الإجراءات القانونية ضد الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات القانون الوطني لسيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ونشدد أيضا على مساهمة المحكمة في المصالحة الوطنية واستعادة السلام وصونه في سيراليون وفي المنطقة.

ونشيد بإسهام المحكمة التاريخي في إدراك تأثير الصراع المسلح على النساء والفتيات، الذي أُبرز في اجتهادها القانوني ومعاملتها للناجين باعتبارهم مشاركين في تحقيق العدالة بعد انتهاء الصراع.

ونحن نتطلع إلى النتائج النهائية لقضية شارلس تيلور، وهي قضية نموذجية في ميدان العدالة الجنائية الدولية، المتوقع اختتامها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ونسلم بتعقيد الأعمال التي ظلت تضطلع بها المحكمة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ ونتطلع إلى الاستكمال الناجح لمهامها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي ذلك الصدد، نحث على أن تكون العملية الانتقالية منظمة وفعالة وان تؤدي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون مهامها بطريقة حسنة التوقيت ومتسمة بالكفاءة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بان أدلي بالبيان التالي باسم أعضاء المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن خالص تقديره لرئيس المحكمة الخاصة لسيراليون وللمدعي العام على الإحاطة الإعلامية التي قدماها إلى مجلس الأمن في ٩ تشرين الأول/يناير ٢٠١٢.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للمحكمة الخاصة ويشيد بما أحرزته. من تقدم. ويلاحظ مجلس الأمن على وجه الخصوص إسهام المحكمة الخاصة في تعزيز الاستقرار في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية وفي وضع حد للإفلات من العقاب.

”ويهنئ مجلس الأمن المحكمة الخاصة على إتمامها المحاكمة في قضية تشارلز تايلور في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢. ويحيط مجلس الأمن علما ببدء إجراءات الاستئناف في قضية تشالز تايلور وبالبرنامج الزمني المتوقع لانجاز إجراءات الاستئناف المذكورة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

"ويقر مجلس الأمن أيضا بما أحرزته المحكمة الخاصة من تقدم في سبيل انجاز ولايتها. ويؤكد مجلس الأمن توقعه بان تبذل جميع أجهزة المحكمة قصارى الجهود لإتمام ما تبقى من أعمال المحكمة، بما في ذلك أي قضايا تتعلق بازدراء المحكمة، وفقا لإستراتيجية الانجاز.

"ويثني مجلس الأمن على أنشطة التوعية التي تضطلع بها المحكمة الخاصة من أجل تعريف الجمهور في سيراليون وليبريا بأعمالها القضائية، ومن ثم إسهامها في إعادة إرساء سيادة القانون في أنحاء البلدين كافة وفي المنطقة.

"ويثني مجلس الأمن على المحكمة الخاصة لإسهامها الهام في العدالة الجنائية في ما يتصل بالجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها، وهي الجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف وأحكام البروتوكول الإضافي الثاني، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي الجسيمة الأخرى، والجرائم المعينة بموجب قانون سيراليون، ويشيد بما اضطلعت به من أعمال في ميادين المرأة والسلام والأمن، وحماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، عبر سبل منها أنشطة التوعية التي تقوم بها وبرامج دعم الشهود.

"ويقر مجلس الأمن بضرورة معالجة المسائل التي ستبقى بعد إغلاق المحكمة، بما في ذلك الإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة على الأشخاص المدانين، وحماية الشهود وصون محفوظات المحكمة الخاصة. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون معنية بالنظر في القضايا المتبقية.

"ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على مواصلة دعم المحكمة الخاصة وهي تسير في اتجاه المرحلة النهائية لأعمالها.

"ويلاحظ مجلس الأمن على وجه الخصوص حاجة المحكمة الخاصة المتواصلة والعاجلة إلى الدعم المالي. ويشدد مجلس الأمن على الضرورة الحيوية لتقديم مزيد من التعهدات بالتبرع من أجل تمكين المحكمة الخاصة من انجاز ولايتها في الوقت المحدد. ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء أن تقدم تبرعات سخية للمحكمة الخاصة ولأجل تنفيذ الاتفاق المنشئ للمحكمة الخاصة لسيراليون المعنية بالنظر في القضايا المتبقية، ويشجع الأمين العام على التعاون مع رئيس قلم المحكمة الخاصة من أجل إيجاد حلول عملية لتلبية احتياجات المحكمة الخاصة المعنية بالنظر في القضايا المتبقية بأكثر السبل كفاءة وفعالية.

"وسيواصل مجلس الأمن تقديم الدعم القوي إلى المحكمة الخاصة وهي تقترب من موعد انجاز ولايتها والى المحكمة الخاصة المعنية بالنظر في القضايا المتبقية وهي تباشر مهامها."

سيصدر البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/21.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.